دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة الإنتاج والاستهلاك في حالة السلع الضرورية

عبد القادر محمد عبد القادر عطية
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود

تتباين أدوار الحكومات فيما يتعلق بدعمها لإنتاج واستهلاك السلع الضرورية. فمنها من يتدخل لدعم مستهلكي هذه السلع دون دعم منتجيها، ومنها من يتدخل لدعم منتجي هذه السلع دون دعم مستهلكيها، ومنها من يتدخل لدعم كل من منتجي ومستهلكي هذه السلع، وبعدما أصبح الدعم يمثل عبئاً ثقيلا على ميزانيات كثير من الحكومات وبخاصة الدول النامية، ظهر كثير من التساؤلات حول مدى الحاجة لمثل هذا الدعم، وإذا كانت هناك حاجة إليه فما الحدود التي يتعين أن تتوقف عندها الحكومة في دعمها لمثل هذه السلع حتى تحقق الكفاءة في إنتاجها واستهلاكها، ويعتبر هذا البحث محاولة متواضعة لتحديد دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة إنتاج واستهلاك السلع الضرورية، ويتضمن البحث سبعة أقسام أساسية: ـ 1 ـ تعريف السلع الضرورية. 2 ـ دراسات تطبيقية عن السلع الضرورية. 3 ـ مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتناقصة. 4 ـ مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتزايدة. 5 ـ دور الحكومة في القيام بعمل تصحيحي لقوى السوق. 6 ـ تقويم سياسات الدعم الحكومي للسلع الضرورية. 7 ـ نتائج البحث.

تعريف السلع الضرورية: تعرف السلع الضرورية في الأدب الاقتصادي بأنها تلك السلع التي تقل مرونة طلبها الدّخلية Income elasticity of demand عن الواحد (Varian, 1987: 95) و (Koutsoyiannis, 1985: 49). غير أنه من الممكن وضع تعريف آخر لهذه السلع مؤداه أن السلع الضرورية هي تلك السلع الخاصة التي لايمكن

أن يتحدد إنتاجها في الواقع بناء على مبدأ تعظيم الربح التقليدي اذا ما تركت لقوى السوق الحر، فهي سلع ربما لايمكن أن يتحقق بشأنها الشرط الضروري لزيادة الربح ممثلا في تساوي الايراد الحدي مع التكلفة الحدية، وإذا تحقق فإنه لايؤدي إلى زيادة الربح، واذا أدى لزيادة الربح فإنه يخل بهدف العدالة الاجتماعية، وبالبحث والتحليل اتضح أن مجموعة السلع الضرورية وفقا لهذا التعريف تحتوي على: أ ـ السلع ذات الطلب المتكافىء المرونة (وحدي المرونة). ب ـ السلع ذات الطلب غير المرن. جـ ـ السلع ذات الطلب عديم المرونة (حالة خاصة من ب). د ـ السلع الدنيا ذات الطلب موجب الميل.

ويمكن تحديد أوجه الفرق بين المفهوم التقليدي للسلع الضرورية والمفهوم المقترح في النقاط التالية:

1 ـ يحدد المفهوم التقليدي السلع الضرورية بناءً على ظروف الطلب فقط (مرونة الطلب الدخلية)، هذا في حين يحدد المفهوم المقترح هذه السلع على أساس ظروف التكاليف بالإضافة إلى ظروف الطلب (شرط التوازن)، وذلك على النحو الذي سوف نُفَصِّله فيما بعد.

2 ـ يتطابق المفهومان في ظل بعض الظروف، ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ الصيغة التالية لدالّة الطلب:

$$ط_1 = \frac{ب_1 \; ب_2 \; ب_3}{أ ت_1 \; ت_2 \; ل} \qquad (1)$$

(1)

حيث: $ط_1$= الكمية المطلوبة من السلعة1، $ت_1$= سعر السلعة1، $ت_2$= سعر السلعة الأخرى 2، ل= الدخل، $ب_1$= مرونة الطلب السعرية، $ب_2$ = مرونة الطلب التبادلية (التقاطعية)، $ب_3$= مرونة الطلب الدّخلية.

فإذا افترضنا أن: (أ) السلعة 1 هي سلعة عادية normal حيث $ب_3$> صفر، $ب_1$< صفر. (ب) السلعتين 2,1 بديلتان، ومن ثم $ب_2$ > صفر (جـ) الرشد الاقتصادي يتوافر لدى المستهلكين ومن ثم فإن: $\sum_{ر=1}^{ن} ب_ر$ =صفر، الأمر الذي يتضمن أن:

$$ب_1 = -(ب_2 + ب_3) \qquad (2)$$

فإننا نستنبط مما سبق أنه إذا كان الطلب على السلعة العادية 1 متكافىء المرونة، أي أن $ب_1 = -1$، فإنَّ $ب_2 + ب_3 = 1$ في المعادلة (2). ولاشك أن هذا يتطلب أن تكون مرونة الطلب الدخلية $ب_3 < 1$ طالما أن $ب_2 >$ صفر. وهذا يعني أن السلعة ذات الطلب المتكافىء المرونة يمكن أن تكون سلعة ضرورية وفقا للمفهومين.

ومن ناحية أخرى إذا كان الطلب على السلعة 1 غير مرن حيث $|ب_1| < 1$ فإن $ب_2 + ب_3 > 1$ من المعادلة (2). وحيث إن $ب_2 >$ صفر، فإن هذا يعني أن السلعة ذات الطلب غير المرن تكون $ب_3$ بالنسبة لها < 1، الأمر الذي يعني أنها سلعة ضرورية وفقاً للمفهومين. (د) إذا افترضنا أنَ السلعة 1 هي سلعة دنيا Inferior، أي أن مرونة الطلب السعرية بالنسبة لها إما مساوية للصفر أو موجبة ($ب_1 \geqslant$ صفر) فإن هذا يعني أنه:

ـ إذا كان الطلب على السلعة 1 عديم المرونة حيث $ب_1 =$ صفر، فإن مرونة الطلب الدخلية $ب_3$ لابد أن تكون سالبة ومساوية لمرونة الطلب التبادلية $ب_2$ في قيمتها المطلقة وفقا للمعادلة (2)، وهذا يؤكد أنها سلعة ضرورية وفقا للمفهومين السابقين.

ـ إذا كانت مرونة الطلب السعرية للسلعة 1 موجبة أي $ب_1 >$ صفر، فإن $ب_3$ لابد أن تكون سالبة، وأكبر من القيمة المطلقة الموجبة لمرونة الطلب التبادلية $ب_2$ حتى تكون العلاقة (2) صحيحة، وتسمى السلعة 1 في هذه الحالة سلعة جيفن Giffen، مما يؤكد أنها سلعة ضرورية من نوع خاص وفقا للمفهومين السابقين.

3 ـ يعتبر المفهوم التقليدي حالة خاصة من المفهوم المقترح، وللتدليل على ذلك دعنا ندخل سعر سلعة مكملة في دالة الطلب (1) بجانب السلعة البديلة، ومن ثم فإن هذا يقتضي ضرورة أن تكون مرونة الطلب التبادلية بالنسبة للسلعة المكملة (السالبة) أقل من مرونة الطلب التبادلية بالنسبة للسلعة البديلة (موجبة) حتى تكون مرونة الطلب الدّخلية أقل من الواحد، وبمعنى آخر حتى تكون السلعة 1 سلعة ضرورية وفقا للمفهوم التقليدي يتعين أن تكون درجة استجابة طلب هذه السلعة بالنسبة للتغير في أسعار السلع المكملة أقل من درجة استجابته للتغير في أسعار السلع البديلة، هذا في حين لايقتضي المفهوم المقترح مثل هذا الشرط، ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ الحالة التي يكون فيها الطلب على السلعة 1 متكافىء المرونة حيث تعتبر سلعة ضرورية وفقا

للمفهوم المقترح،، ودعنا نُشر لمرونة الطلب التبادلية للسلعة المكملة بالرمز ب4. ومن ثّم فإن المعادلة (2) يمكن كتابتها على النحو التالي: ب1= ـ (ب2+ ب3 + ب4) (3)

ـ وبالتالي إذا كانت ب 1 = -1 فإن هذا يعني أن: ب2+ ب3 + ب4 = 1 (4)

وحيث إن ب2> صفر، ب4> صفر، فحتى تكون ب3>1 فلا بد أن تكون القيمة المطلقة لـ ب4 أقل من القيمة المطلقة لـ ب2. هذا في حين أنه كي تكون السلعة 1 ضرورية وفقا للمفهوم المقترح يكفي أن يتحقق الشرط (4) في هذه الحالة. ومن الممكن أن يتحقق هذا الشرط حتى إذا كانت القيمة المطلقة لـ ب4> القيمة المطلقة لـ ب2 مما يتضمن أن مرونة الطلب الدّخلية ب3>1، ومن ثم فإن السلعة قد تكون ضرورية وفقا للمفهوم المقترح بالرغم من أن مرونة طلبها الدّخيلة أكبر من الواحد.

دراسات تطبيقية عن السلع الضرورية: منذ زمن بعيد والاقتصاديون يقومون بعمل دراسات تطبيقية لقياس مرونات الطلب السعرية والدخلية لمختلف السلع والخدمات، ولقد عرض M. Intriligator في أحد كتبه نتائج عديدة من الدراسات التي تمت في هذا المجال بالدول المتقدمة، ومن أبرز هذه الدراسات دراسة Schultz عن تقدير مرونات الطلب السعرية لعدد من السلع الغذائية بالولايات المتحدة (خلال الفترة 1915-1929)، ودراسة Prais and Houthakker عن تقدير مرونات الطلب الدخلية لعدد من السلع الغذائية التي تستهلكها الأسر البريطانية متوسطة الدخل (في عام 1938)، ودراسة Houthakker عن تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من السلع الاستهلاكية والمعمرة في ثماني دول هي الولايات المتحدة، وكندا، وبلجيكا، وفرنسا، وايطاليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة (خلال الفترة 1948-1959)، ودراسة Fox عن تقدير مرونات الطلب الدخلية والسعرية لعدد من السلع الغذائية بالولايات المتحدة (خلال الفترة 1922-1941)، ودراسة Goldberger and Gamaletsos عن تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من السلع الاستهلاكية والمعمرة في ثلاث دول هي الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة (خلال الفترة 1950-1961)، وغيرها من الدراسات (Intriligator, 1978: 218-241).

كما أجريت هناك دراسات كثيرة لتقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لمختلف السلع والخدمات بالبلدان النامية، ومن بين هذه الدراسات، دراسة El- Gindi (1978: 486-489) التي قدر فيها مرونات الطلب السعرية والدخلية لكثير من السلع الغذائية في حضر وريف مصر (خلال 1958 & 1965) ودراسة

(Lahiri,1990: 62) التي قدرت مرونات الطلب الدخلية والسعرية لعدد من المجموعات السلعية في حضر وريف مصر (خلال سنوات 1985 و 1975 و 1965)، ودراسة Alderman and Von Braun التي قدرا فيها مرونة الطلب السعرية لعدد من المحاصيل الزراعية في مصر (1984)، (Deither, 1991: 48)، ودراسة (Laraki,1989,48-49) التي قدر فيها مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من المنتجات الغذائية بالمغرب (1984/1985) ودراسة Deaton (Deaton,1990: 28-29) عن تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من المنتجات الغذائية بأندونيسيا (عام 1981)، ودراسة Sturzenegger,(1990: 278) التي قدر فيها مرونة الطلب السعرية لعدد من المنتجات الزراعية بالأرجنتين (خلال الفترة 1985-1960)، وغيرها من الدراسات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات بوجه عام أن المنتجات الزراعية كالقمح والذرة والأرز والشعير تعتبر من أهم السلع الضرورية، (نظراً لانخفاض مرونتي الطلب السعرية والدخلية الخاصة بها عن الواحد في معظم الدراسات، مع أخذ الإشارة الصحيحة)، كما أوضحت بعض هذه الدراسات أن هناك سلعا وخدمات تقل مرونة طلبها السعرية عن الواحد رغم ارتفاع مرونة طلبها الدّخلية عنه، وذلك كما هو مبين بالجدول (1)، وهذا يعني أن هناك سلعا ضرورية تزداد مرونة طلبها الدّخلية عن الواحد مما يؤيد فكرة التعريف المقترح الذي أوردناه سابقا للسلع الضرورية، ويبدو ذلك منطقيا في حالة السلع المعمرة أو شبه المعمرة (كالملابس) التي لاتستجيب الكمية المطلوبة منها بدرجة كبيرة للتغير في السعر في مدى دخلي معين، رغم استجابتها بدرجة ملحوظة للزيادة في الدخل بعد أن يتجاوز حدا أدنى معينا.

ولكن من الملاحظ أن نسبة كبيرة من الدراسات السابقة استخدمت بيانات عن ميزانيات الأسر إما عند نقطة زمنية معينة (بيانات قطاعية)، أو على أكثر تقدير عند عدد محدود من النقاط الزمنية (بيانات سلسلة قطاعية)، ومن ثم فهي تكون قد أخذت في الاعتبار أثر الاختلاف بين الأسر في السلوك الإنفاقي عند نقطة زمنية معينة، دون أن تأخذ في الاعتبار أثر التغير في هذا السلوك عبر فترة زمنية طويلة نسبيا (سلسلة زمنية طويلة)، ومن ناحية أخرى استخدم عدد كبير من هذه الدراسات نماذج خطية (نماذج الإنفاق الخطي) أو شبه لوغاريتمية لتقدير المرونات، ولاشك أن استخدام نماذج مثل هذه يعني أن المرونات قد تم قياسها عند القيم المتوسطة للمتغيرات، أي عند

نقطة واحدة على منحنى الطلب المقدر وهي نقطة المتوسطات. ويتضمن ذلك أن المرونات تتغير مع تغير السعر أو الدخل، الامر الذي يعني أن هناك أسعارا ودخولا يمكن أن تتحول السلع الضرورية عندها إلى سلع كمالية نظرا لتغير مرونات الطلب، وهذا أمر قد يغاير الواقع في بعض الحالات، فهناك بعض السلع الضرورية التي تظل مرونة الطلب (السعرية والدخلية) الخاصة بها ثابتة عند مستوى أقل من الواحد في المدى العملي للأسعار والدخول.

جدول (1)

مرونات الطلب السعرية والدخلية لبعض السلع والخدمات في بعض الدول

الدراسة	الدولة	السلعة أو الخدمة	مرونة الطلب السعرية	مرونة الطلب الدخلية
Houthakker	كندا	إيجار المساكن	-0.09	1.27
	فرنسا	سلع معمرة	-0.15	2.53
	السويد	إيجار المساكن	-0.33	1.57
	المملكة المتحدة	الملابس	-0.09	1.04
Goldberger &	المملكة المتحدة	الملابس	-0.10	1.28
Gamaletsos	كندا	إيجار المساكن	-0.72	1.93
	الولايات المتحدة	إيجار المساكن	-0.37	1.54
Deaton	أندونيسيا	القمح	-0.692	1.57
		السمك الطازج	-0.762	1.082

Sources: (1) Intriligator, M., 1978,.222-229
(2) Deaton, Augus, 1990,.28-29

وفي محاولة من الباحث لاختبار مدى صحة افتراض ثبات مرونة الطلب السعرية أو الدخلية لبعض السلع الضرورية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا نظرا لأهميته للبحث، قام بتقدير دوال الطلب لثلاث سلع هي القمح والذرة والأرز في جمهورية مصر العربية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، وذلك باستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$\text{Ln } C_i = \text{Ln } A + a \text{ Ln } p + b \text{ Ln } Y + u \quad (8)$$

حيث: متوسط الكمية المستهلكة من السلعة للفرد سنويا بالكيلوجرام = Ci

$$\text{السعر النسبي} = P = \frac{\text{سعر المستهلك للكيلو جرام}}{\text{سعر الحدود وفقا لسعر الصرف الرسمي}}$$

متوسط الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة (100=1980) = Y

ولقد جاءت نتائج التقدير على النحو الموضح بالجدول (2).

وبفحص النتائج المعروضة بالجدول (2) يتضح لنا ما يلي: (1) أن مرونات الطلب السعرية والدخلية لسلعتي القمح والذرة ظلت ثابتة عند مستوى أقل من الواحد طوال فترة 1970-1985. وهذا يؤيد أنهما سلعتان ضروريتان وأن مرونة الطلب السعرية و/ أو الدخلية لبعض السلع الضرورية يمكن أن تظل ثابتة عبر فترة طويلة نسبيا [1]. (2)وبالنسبة لسلعة الأرز فإن مرونتي الطلب السعرية والدخلية لم تختلفا جوهريا عن الصفر. ولقد انعكس هذا على معامل التحديد الذي جاء مساويا للصفر لما له من علاقة طردية بمعامل الانحدار. وتؤيد هذه النتيجة أن الطلب على الأرز عديم المرونة حيث ظلت الكمية المطلوبة منه تتقلب حول 50 كيلو جراماً (الحد الثابت بالنموذج الخطي في الجدول (2) للفرد طوال الفترة، ومن ثم يعتبر الأرز أيضا سلعة ضرورية بجمهورية مصر العربية[2]. (3) إذا كانت مرونة الطلب السعرية لبعض السلع الضرورية يمكن أن تظل ثابتة عند مستوى أقل من الواحد لمدى زمني طويل فإن هذا يعني أن شرط تعظيم الربح التقليدي (الإيراد الحدي = التكلفة الحدية) لايصلح أساسا لتحديد حجم الإنتاج الأمثل في حالة هذه السلع. فالإيراد الحدي إما أن يكون مساويا للصفر (في حالة الطلب وحدي المرونة) أو سالبا (في حالة الطلب غير المرن)، مما يعني عدم إمكانية تساويه عند أي مستوى مع التكلفة الحدية والتي عادة ما تكون موجبة، ولعل هذا هو السبب الذي حدا بالاقتصاديين إلى تجنب تحليل توازن الإنتاج في الحالات التي يكون فيها منحنى طلب السلعة أو المنشأة غير خطي وتكون مرونته أقل من واحد أو مساوية له عند جميع مستويات الأسعار، كما حدا بهم إلى التركيز على حالة الطلب الخطي التي تتغير فيها مرونة الطلب السعرية بين الصفر وما لانهاية، مع الإشارة إلى أن المنشأة التي تعمل في ظل ظروف غير المنافسة الكاملة لاتعمل في الجزء الذي تساوي فيه مرونة الطلب السعرية الواحد أو تقل عنه.

جدول (2)

تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية للقمح والذرة والأرز في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1965-1985)

السلعة	الفترة	المتغير	قيمة المعلمة	إحصائية t	إحصائية D.W	معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$
القمح	1970-1985	Ln A	*1.16	3.908	2.089	96%
		LnP	**-0.039	-2.177		
		LN Y	*0.67	12.719		
الذرة	1970-1985	Ln A	0.58	0.985	1.67	81%
		Ln P	**-0.039	-1.268		
		Ln Y	*0.67	6.583		
الارز	1965-1985	A	*50	6.0563	1.39	0
		(1)P1	-19.98	-0.1955		
		Y	0.0088	0.1767		
		Ln A	*3.165	2.4695	1.33	0
		(2)Ln P	0.078	0.624		
		Ln Y	0.072	0.492		

* لها معنوية إحصائية عند1%، ** لها معنوية إحصائية عند 5%، *** لها معنوية إحصائية عند 15%.

(1) P_1 = سعر المستهلك للكيلو جرام أرز بالجنيه

(2) P_2 = السعر النسبي = الرقم القياسي لسعر المستهلك / الرقم القياسي لاسعار المستهلكين

مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتناقصة:

تختلف الحاجة إلى التدخل الحكومي لدعم إنتاج واستهلاك السلع الضرورية باختلاف ظروف تكلفة إنتاج هذه السلع وباختلاف هيكل السوق الذي تباع فيه، وسوف نركز في هذا القسم على مدى الحاجة للتدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتناقصة بالأسواق المختلفة.

أولا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة أسواق غير المنافسة الكاملة:

لتوضيح هذه النقطة دعنا نأخذ نموذجاً يحتوي على دالتين:

$س = أ\ ث^{ح}$ دالة طلب (6)

حيث: س = الكمية المطلوبة، ث= سعر السلعة، حـ= مرونة الطلب السعرية بحيث تتراوح قيمتها المطلقة بين الصفر والواحد مما يضمن أن السلعة ضرورية، أ = حد ثابت.

ت= ك+ب س دالة تكاليف كلية (7)

حيث: ت= تكاليف كلية، س = حجم الانتاج، ب = تكلفة حدية ثابتة (ت ح)، ك= تكاليف ثابتة. ووفقا لدالة التكاليف الخطية في المعادلة (7) فإن متوسط التكلفة (م ت ك) يكون متناقصا. ومن الملاحظ أنه في حالة الطلب المتكافىء المرونة تكون مرونة الطلب السعرية مساوية للواحد، وثابتة عند جميع مستويات الاسعار. وباستخدام معادلة الطلب (6) نجد أن حـ = ـ1، ومن ثم فإن دالة الطلب المتكافىء المرونة تأخذ الصيغة التالية:

$$س = \frac{أ}{ث} \qquad (8)$$

ومن المعادلة (8) نجد أن الإيراد الكلي = س ث = أ= ثابت. وباستخدام دوال الطلب والتكلفة يمكن وصف سوق هذه السلعة باستخدام الشكل (1).

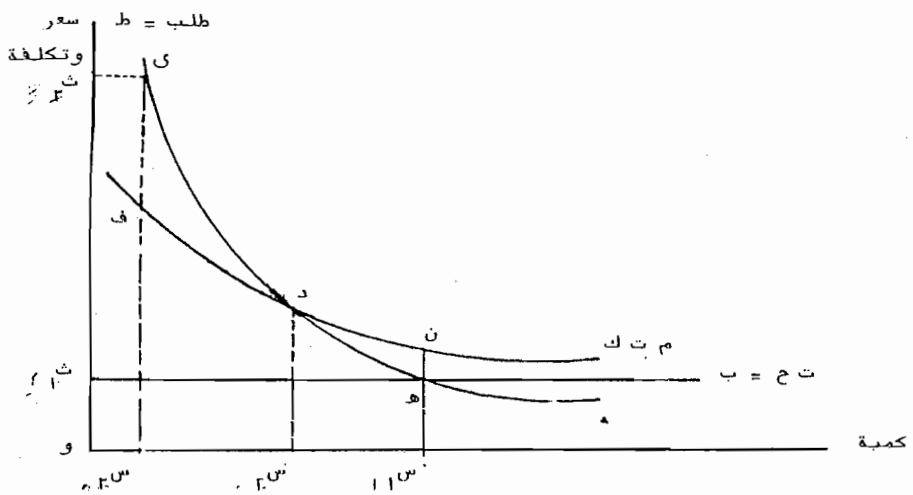

شكل (1)

وبالطبع لو أن هذه السوق هي سوق احتكارية فإن الايراد الحدي = صفراً، ومن ثم تنطبق دالته على المحور الأفقي بالشكل (1)، ولاتوجد هناك نقطة واحدة يتقاطع فيها مع التكلفة الحدية، وبالتالي لايوجد مجال لتحقيق الشرط الضروري لزيادة الربح بالمفهوم التقليدي، ويلاحظ هنا أن أقصى نقطة يمكن أن ينتج عندها المحتكر هي النقطة د حيث يحقق ربحا يساوي الصفر. غير أنه من مصلحته تقليل الإنتاج لأقل مستوى ممكن، وذلك لأن الربح يتزايد مع نقص الإنتاج. ومن ثم إذا كانت س 3 هي أقل كمية يمكن إنتاجها فإن ى، ف تكون هي أقصى ربح ممكن تحقيقه، ويكون سعر البيع عندئذ هو ث3.

ويبرز هنا سؤال: إذا كانت نقطة أقل انتاج ممكن هي نفسها النقطة التي يتحقق عندها أقصى ربح ممكن، فهل تعتبر هي نقطة التوازن؟ والجواب عن هذا السؤال بالنفي للأسباب التالية:

(أ) إذا افترضنا أن الكمية وس1 هي الكمية التي يمكن أن تنتجها المنشأة (المنشآت) العاملة بالسوق عندما تستغل طاقتها الإنتاجية استغلالا كاملا، فإن إنتاج الكمية وس3، والتي يصل عندها الربح لحده الأقصى يعني وجود طاقات عاطلة تقدر بالمسافة س1، س3، ولاشك أن هذا يعتبر نوعا من سوء استخدام الموارد، حيث تجمد رؤوس الأموال في صورة طاقات عاطلة، ويحول هذا دون استثمارها في مجالات أخرى.

(ب)يلاحظ أن السعر الذي يصل الربح عنده لحده الأقصى (ث3) أعلى بكثير من سعر المنافسة الكاملة (ث1)، كما أن الكمية المنتجة عند هذا السعر (و س 3) أقل بكثير من الكمية المنتجة في ظل المنافسة الكاملة (و س1)، الأمر الذي لايمكن قبوله من وجهة نظر الكفاءة الإنتاجية أو العدالة الاجتماعية في حالة السلع الضرورية، ولاشك أن هذا يسوغ التدخل الحكومي لتصحيح مسار السوق.

أما إذا افترضنا أن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية لسلعة ما ثابتة عند مستوى أقل من الواحد وأكبر من الصفر وليكن 0.5، أي أن حـ=0.5- فإن دالة الطلب (6) تأخذ الصيغة التالية:

$$س = \frac{أ}{\sqrt{ث}} \qquad (9)$$

ومن المعادلة (9) نجد أن: ث = $(\frac{أ}{س})^2$ (10)

ومن المعادلة (10) نحصل على دالة الإيراد الكلي بالضرب في س:

$$أ ك = \frac{أ^2}{س} \quad (11)$$

ويتضح من المعادلة (11) أن الإيراد الكلي في حالة السلعة ذات الطلب غير المرن يتناقص بزيادة الكمية المباعة (س)، ويزداد بتناقص الكمية المباعة، وحيث إن السعر يتناسب عكسيا مع الكمية المطلوبة فإن الإيراد الكلي يتأثر به طرديا في هذه الحالة. ومن ثم فإن الربح يزداد مع رفع السعر وتناقص الكمية المباعة على النحو الذي تم شرحه في حالة الطلب المتكافىء المرونة، وإذا كانت سوق هذه السلعة هي سوق احتكارية فإن الإيراد الحدي (أ ح) يمكن الحصول عليه بمفاضلة المعادلة (11) بالنسبة للكمية فنحصل على:

$$أ ح = - (\frac{أ}{س})^2 \quad (12)$$

وهو يمثل سالب دالة الطلب الموضحة في المعادلة (10)، ويلاحظ مرة أخرى أنه لاتوجد هناك أي نقطة يتساوى فيها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، ومن ثم لامجال لتحقيق شرط التوازن التقليدي. ويجد المحتكر في هذه الحالة أن من مصلحته تقليل الانتاج لأقل مستوى ممكن ليحقق أقصى ربح ممكن، ويبيع عند مستوى سعر مرتفع، ومن ثم تتمخض هذه الحالة عن الآثار المتولدة في حالة الطلب المتكافىء المرونة نفسها.

وإذا افترضنا أن الطلب على سلعة ما عديم المرونة، أي أن حـ = صفر فإن الصيغة العامة لدالة الطلب (6) تصبح: س =أ (13)

أي أن الكمية المطلوبة تكون ثابتة عند المستوى أ، ولا تتأثر بتغير الثمن، ويعني هذا أن الإيراد الكلي يتغير بتغير السعر بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وإذا كانت سوق السلعة ذات الطلب عديم المرونة هي سوق احتكارية فإنه لامجال لتحقق التوازن بالمفهوم التقليدي في هذه السوق حيث إن الإيراد الحدي = ∞. ويلاحظ أنه مع كل رفع في السعر يزداد الربح، وهذا يعتبر حافزا للمنتج المحتكر على رفع السعر بصفة

مطّردة لأقصى مستوى ممكن، مما قد يخل باعتبارات العدالة الاجتماعية على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

أما إذا كانت السلعة محل الاعتبار سلعة دنيا من نوع خاص (جيفن) فإن الطلب عليها يكون موجب الميل، ومن ثم يمكن وصف سوق هذه السلعة كما بالشكل (2). وإذا كانت سوق هذه السلعة سوقا احتكارية فإن التوازن وفقا للمفهوم التقليدي يتحقق عند النقطة ى بالشكل(2). غير أن هذه نقطة توازن غير مستقرة، ولايمكن أن يتحدد الإنتاج على أساسها، وذلك لأن المحتكر يحقق خسارة عن كل وحدة = ف ى، ولذا فإن الحد الأدنى للإنتاج في هذه الحالة هو س2 والذي عنده تختفي الخسائر. ويوجد هناك حافز لدى المحتكر كي يزيد الإنتاج عن س2 لأن الخسارة تتناقص مع زيادة الإنتاج إلى أن تختفي عند النقطة د، ثم يتزايد الربح مع كل زيادة في الإنتاج عن المستوى س2، ويرتفع السعر، وبالرغم من أن زيادة إنتاج سلعة ضرورية مثل هذه يعتبر مرغوبا من وجهة النظر الاجتماعية إلا أن ارتفاع السعر الذي يصاحبه يعتبر أمراً غير مرغوب فيه، وتظهر هنا حاجة لتحديد الأساس الذي يتم وفقا له الإنتاج والتسعير، ومن ثم يوجد مسوغ اجتماعي للتدخل الحكومي.

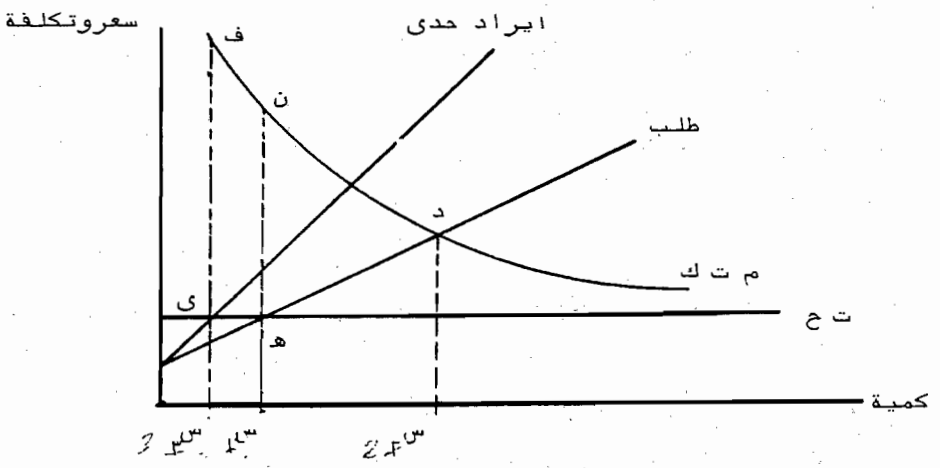

شكل (2)

ونستخلص مما سبق أن ترك أسواق السلع الضرورية حرة دون تدخل حكومي في حالة سيادة ظروف غير تنافسية يؤدي إلى عدم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ووجود طاقات عاطلة مما يعتبر هدرا لموارد المجتمع، وزيادة درجة عدم العدالة في توزيع الدخل.

ثانيا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة سوق المنافسة الكاملة: تقرر النظرية الأولى في الرفاهية الاقتصادية أن التخصيص الأمثل للموارد وفقا لمفهوم باريتو يتحقق عندما تسود المنافسة الكاملة في أسواق مختلف السلع والخدمات (Johnson, 1991: 15, 16-68)، ولكن يلاحظ أن هذا ربما لايتحقق في حالة تناقص التكلفة، فبوجه عام يتحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة عندما يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، ويحدث هذا في الشكلين (1)، (2) عند النقطة هـ حيث يكون حجم الإنتاج هو $س_1$. غير أن التوازن عند النقطة هـ لايعتبر توازنا مستقرا في الأجل الطويل، حيث تحقق المنشآت العاملة بالسوق خسارة عن كل وحدة منتجة = ن هـ، ولذا فإن هناك حافزا قويا للابتعاد عنه. ومقتضى هذا هو أن ترك سوق المنافسة الكاملة حرة في حالة تناقص التكلفة لايضمن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ومن ثم تظهر هناك حاجة لتدخل الحكومة حتى تحفز المنتجين على إنتاج الحجم الذي يتفق مع ظروف التخصيص الأمثل للموارد.

مدى الحاجة الى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتزايدة: لعل السؤال الذي يثور الآن هو هل تختلف مسوغات التدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية في ظل ظروف التكلفة المتزايدة عنها في ظل ظروف التكلفة المتناقصة؟ وللإجابة على هذا السؤال سوف نفرق بين حالتي أسواق غير المنافسة الكاملة وأسواق المنافسة الكاملة.

أولا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة أسواق غير المنافسة الكاملة: دعنا نفترض أن السلعة الضرورية يتم إنتاجها في ظل ظروف التكلفة المتزايدة كما يتضح بالشكل(3).

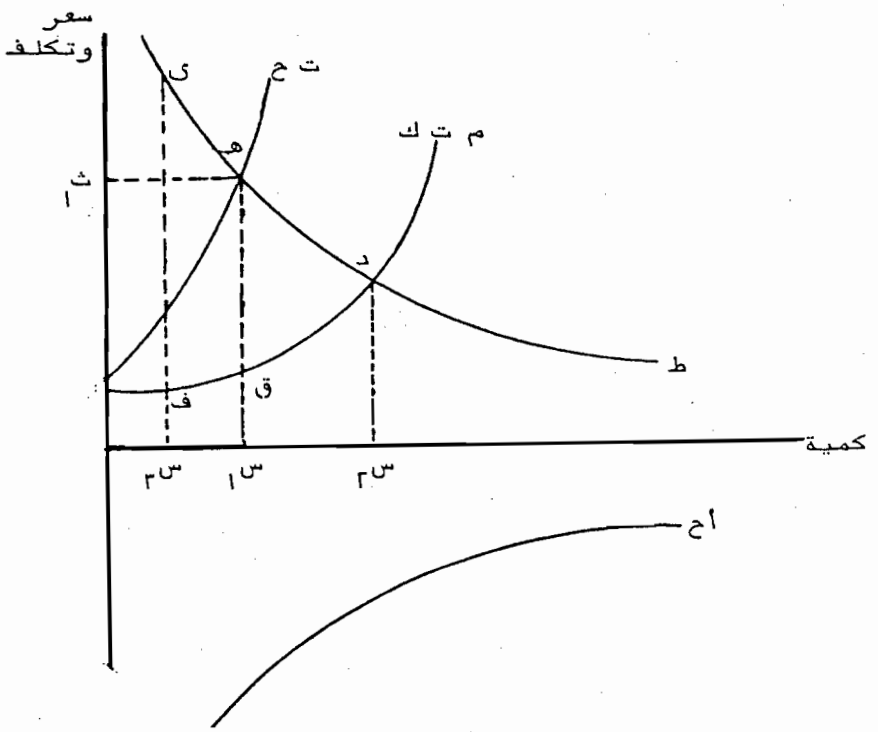

شكل (3)

فإذا كانت مرونة الطلب السعرية ثابتة عند مستوى أقل من الواحد (0.5- مثلا)، فإن الإيراد الحدي للمحتكر سوف يكون غالبا كما هو موضح بالشكل (3). ومن ثم لايوجد هناك مجال لتحقق شرط التوازن بالمفهوم التقليدي، ويعتبر حجم الإنتاج س2 هو أقصى حجم إنتاج يقبل المحتكر إنتاجه حيث يتساوى السعر عنده مع التكلفة المتوسطة، غير أن هناك حافزا لدى المحتكر لتقليل الإنتاج عن المستوى س2، حيث يزداد الربح الكلي مع كل انخفاض في الإنتاج حتى يصل لحده الأقصى عند أقل مستوى إنتاج ممكن وليكن س3. ومن ثم فإن ترك السوق حرة في هذه الحالة سوف يؤدي إلى إنتاج أقل كمية ممكنة من السلعة الضرورية وبيعها عند أعلى الأسعار، وبالتالي يوجد هناك مسوغ للتدخل الحكومي لتصحيح مسار السوق الحرة في ظل ظروف تزايد التكلفة مثله في ذلك مثل ظروف تناقص التكلفة لاعتبارات تتعلق بكفاءة التخصيص وعدالة التوزيع.

ثانيا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة أسواق المنافسة الكاملة: إذا كانت سوق السلعة الضرورية هي سوق منافسة كاملة فإن التوازن يتحقق عند النقطة هـ بالشكل (3) حيث يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، ويمكن للمنتجين في هذه الحالة أن يحققوا أرباحا غير عادية تقدر بالمسافة هـ ق للوحدة، ولكن يلاحظ هنا أنه لاعتبارات اجتماعية قد يكون من الأفضل تحديد الإنتاج عند نقطة تساوي السعر مع التكلفة المتوسطة (د) بدلا من نقطة تساوي السعر مع التكلفة الحدية (هـ)، ذلك لأن هذا يتضمن إنتاج كمية أكبر، والبيع عند سعر أقل، ومن ثمَّ لا بد من تدخل الحكومة لتحقيق ذلك، وقد يقال: إن ترك السوق حرة كفيل بجذب منشآت جديدة إلى السوق مما يؤدي إلى زيادة الكمية المنتجة وانخفاض السعر، ولكن هذا التحليل يفترض ثبات العوامل الأخرى وهذا أمر لا يتحقق في الواقع، فمن المعروف أن الطلب على السلع الضرورية يزداد مع مرور الزمن وقد يكون بمعدل أعلى من زيادة العرض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بدلا من انخفاضها.

دور الحكومة في القيام بعمل تصحيحي لقوى السوق: لعل السؤال الذي يثور الآن هو: إذا كان هناك حاجة للتدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية فما المعايير التي يتعين أن تحكم تدخل الحكومة في مثل هذه الحالة؟

يمكن القول بوجه عام إن التدخل الحكومي يرتبط باعتبارات متعلقة إما بالكفاءة الانتاجية، أو بالعدالة الاجتماعية، أو الاكتفاء الذاتي، ولذا يحكمها في هذا التدخل ما يلي: (أ) يجب ألا تقل الكميات المنتجة من السلع الضرورية عن المستوى الذي يتحدد في ظل ظروف التخصيص الأمثل للموارد. (ب) لاعتبارات اجتماعية يجب أن تباع السلع الضرورية بأسعار منخفضة نسبياً لا تزيد على الأكثر عن متوسط التكلفة الكلية. (جـ) يجب أن تحقق المنشآت العاملة في إنتاج السلع الضرورية معدل ربح يساوي معدل الربح الذي كان يمكن الحصول عليه من استثمار نفس حجم رأس المال في أفضل فرصة بديلة، حتى نضمن استمرار استخدام الموارد في هذا المجال بالقدر المطلوب.

وانطلاقا من هذه القواعد يمكن تحديد كيفية التدخل الحكومي في ظل الظروف المختلفة، فإذا افترضنا أن متوسط معدل الربح المحقق في الأنشطة الأخرى البديلة = ر كنسبة من متوسط التكلفة الكلية، فمن الممكن تحديد كيفية التدخل الحكومي أولا في ظل ظروف التكلفة المتناقصة كما يوضح الشكل (4).

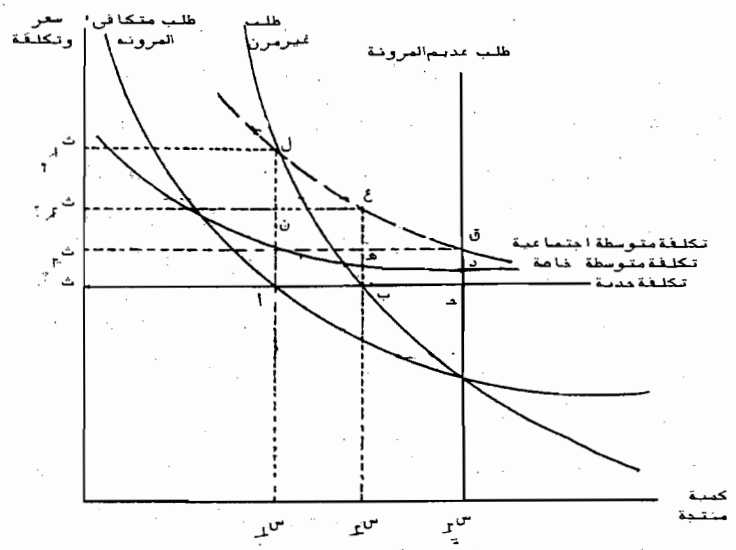

شكل (4)

فحتى تضمن الحكومة إنتاج الحجم الأمثل من السلعة يجب أن يتحدد الإنتاج عند نقطة تساوي التكلفة الحِدِّيّة والسعر، أي نقطة تقاطع منحنى الطلب ومنحنى التكلفة الحَدِّيَّة. ويتمثل هذا الحجم في س1 في حالة الطلب المتكافىء المرونة، س2 في حالة الطلب غير المرن، وس3 في حالة الطلب عديم المرونة، ويكون السعر الذي يدفعه المستهلك هو السعر ث، وهو السعر الذي يتحدد على أساس التكلفة الحدية، وحتى تشجع الحكومة المنتجين على إنتاج هذه الكميات لابد من دفع إعانة لهم تتكون من جزأين: الجزء الأول لازم لتمكينهم من تغطية متوسط التكلفة الكلية، وهو يساوي الفرق بين متوسط التكلفة الكلية وسعر البيع للجمهور، وهذا يعتبر بمثابة دعم للمستهك يمكنه من الحصول على السلعة بسعر أقل من تكلفتها المتوسطة، وتساوي هذه الإعانة للوحدة د حـ في حالة الطلب عديم المرونة، ب هـ في حالة الطلب غير المرن، ن أ في حالة الطلب المتكافىء المرونة، ويلاحظ أنه في حالة ظروف التكلفة المتناقصة فإن الدعم الممنوح للمستهلك عن كل وحدة يتناقص كلما زادت ضرورة السلعة المنتجة حيث د حـ < هـ ب < ن أ، ولعل السبب في ذلك هو أن الكمية المنتجة من السلعة الأكثر ضرورة تكون أكبر من الكمية المنتجة من السلعة الأقل ضرورة عند نفس مستوى السعر (قارن دوال الطلب 13,9,8) مما يمكن

من إنتاجها عند تكلفة أقل وبالتالي تنخفض الحاجة لدعم الحكومة. أما الجزء الثاني من الإعانة الذي يتعين دفعه للمنتج يساوي النسبة ر من متوسط التكلفة الكلية والتي تتحدد على أساس متوسط معدل الربح في إنتاج السلع الأخرى، وهذه الإعانة تعتبر دعماً للمنتج لتحول دون تحوُّل الموارد من إنتاج السلع الضرورية إلى غيرها من السلع، وهي تتمثل في ق د، ع هـ، ل ن في الشكل (4)، ويلاحظ أنها تقل قيمتها كلما زادت ضرورة السلعة حيث ق د < ع هـ < ل ن، ولعل السبب في ذلك هو تناقص التكلفة المتوسطة كلما زاد الإنتاج، ومن ثَمَّ انخفاض قيمة الدعم المقابلة لنسبة ثابتة (ر) من التكلفة، وبإضافة دعم المنتج إلى التكلفة المتوسطة الخاصة نحصل على التكلفة المتوسطة الاجتماعية (وهو المنحنى الذي يصل بين النقاط ق، ع، ل). ويلاحظ هنا أن إجمالي الدعم مقابل كل وحدة منتجة يتناقص كلما زادت ضرورة السلعة للمستهلك في ظل ظروف التكلفة المتناقصة حيث ق حـ < ع ب < ل أ بالشكل (4)، ويسمى السعر الذي يحصل عليه المنتج بالسعر التشجيعي، وهو يتمثل في ث ١، ث٢، ث٣ في الحالات المختلفة.

ومما سبق يتضح أنه في ظل ظروف التكلفة المتناقصة يتعيَّن أن تسعى الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية؛ وذلك لأن زيادة الانتاج يصاحبها انخفاض في تكلفة الانتاج المحلية، ومن ثَمَّ فإن الكمية المنتجة محليا يجب أن تساوي الكمية المطلوبة عند سعر المستهلك الذي يتحدد على أساس التكلفة الحدّيّة، أي أن نقطة الإنتاج يجب أن تنطبق على نقطة الاستهلاك كما هو الحال عند النقاط أ، ب، حـ في الشكل (4).

ومن ناحية أخرى فإن السعر التشجيعي الأمثل الذي يجب أن يحصل عليه المنتج (ث ح) يساوي:

ث ج = م ت ك (أ + ر) (14)

كما أن الدعم الكليّ الأمثل للوحدة المنتجة والمستهلكة (د ك) = السعر التشجيعي الأمثل . التكلفة الحدية:

د ك = ث ج − ت ح (15)

ويتمثل دعم المستهلك (د س) في الفرق بين التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية أي:

د س = م ت ك – ت ح (16)

ويتمثل دعم المنتج (د ج) في الفرق بين السعر التشجيعي والتكلفة المتوسطة أي:

د ج = ث ج ـ م ت ك (17)

وإذا رمزنا للدعم الفعلي للوحدة المنتجة والمستهلكة بالرمز (د ف) فإن نسبة الإسراف (أو التقصير) في الدعم الحكومي تساوي:

نسبة الإسراف الكلي = $\frac{\text{د ف - د ك}}{\text{د ك}}$ = (ق – 1) (18)

حيث إن ق تشير إلى نسبة الدعم الفعلي إلى الدعم الأمثل، كما أن نسبة الإسراف (التقصير) في دعم المستهلك تساوي:

= $\frac{\text{سعر المستهلك – التكلفة الحدّيّة}}{\text{التكلفة الحدّيّة}}$ = (ق س – 1) (19)

حيث إن ق س = نسبة سعر المستهلك إلى التكلفة الحدّيّة. كما أن نسبة الإسراف (التقصير) في دعم المنتج تساوي:

= $\frac{\text{السعر الفعلي للمنتج – السعر التشجيعي الأمثل}}{\text{السعر التشجيعي الأمثل}}$ = (ق ج – 1) (20)

حيث ق ج تمثل نسبة سعر المنتج الفعلي إلى السعر التشجيعي الأمثل، وفي حالة أن تكون ق س <1 أو ق ج > 1 يكون هناك إسراف في دعم المستهلك والمنتج على التوالي، والعكس صحيح. أما في ظل ظروف التكلفة المتزايدة فإن التدخل الحكومي يمكن تحديد كيفيته كما بالشكل (5)، وبوجه عام لا يتعين أن يتحمل المستهلك التكاليف الإضافية الناجمة عن عدم كفاءة المنتج؛ ولذا إذا كان سعر استيراد السلعة الضرورية أقل من تكلفة إنتاجها محليا يتعين أن يحدد السعر الذي يدفعه المستهلك عند مستوى يساوي سعر الاستيراد على الأكثر، والعكس صحيح إذا كانت التكلفة المحلّية أقل من سعر الاستيراد، فإذا افترضنا أن سعر استيراد السلعة الضرورية هو ث كما هو موضح بالشكل (5) فإن هذا يكون هو السعر الذي يتعين أن يدفعه المستهلك على الأكثر.

ولأغراض اجتماعية قد يكون الإنتاج عند نقطة تقاطع الطلب مع التكلفة

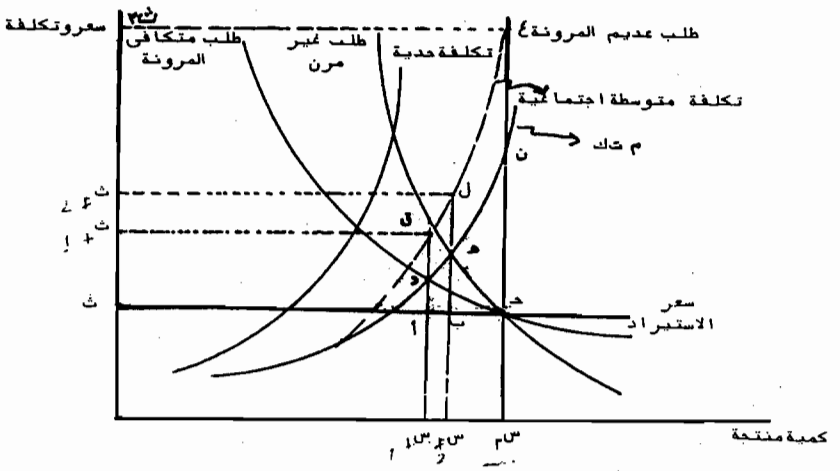

شكل (5)

المتوسطة أفضل منه عند نقطة تقاطع الطلب مع التكلفة الحدّيّة، وذلك لأن المبدأ الأول يرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي في حالة السلع الضرورية بالمقارنة مع المبدأ الثاني؛ ولذا قد يكون من المرغوب اجتماعيا تحديد الإنتاج المحلي عند النقاط د، هـ، ن عل التوالي بالشكل (5) وفقا لمرونة الطلب للسلعة، ولما كانت نقطة الاستهلاك في الحالات الثلاث عند السعر ث هي جـ، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تبلغ $\frac{س_1}{س_3}$، $\frac{س_2}{س_3}$، $\frac{س_3}{س_3}$ على التوالي، أما عن الإعانة التي يتعيّن أن تدفعها الحكومة للمنتج المحلي فهي تتكون من جزأين: الأول يساوي الفرق بين متوسط التكلفة الكلية وسعر البيع للجمهور (سعر الاستيراد)، وهو لازم لتعويض عدم كفاءة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي، ويساوي هذا الجزء أد، ب هـ، جـ ن على التوالي، ويلاحظ أنه كلما زادت ضرورة السلعة زاد هذا الجزء من الإعانة في ظل (5)بالشكل أ د، ولعل السبب هو أن الكمية > هـ ب > ظروف تزايد التكلفة حيث ن حـ المنتجة من السلعة الأكثر ضرورة تكون أكبر منها في حالة السلعة الأقل ضرورة، ولذا فإن تكلفة الوحدة في الأولى تكون أعلى منها في الثانية.

أما الجزء الثاني من الإعانة فهو يتمثل في النسبة ر من التكلفة المتوسطة، والتي تمثل معدل الربح الذي يتعيّن أن يحصل عليه المنتج مقابل استمراره في إنتاج السلعة الضرورية، ويتمثل هذا الجزء في د ق، هـ ل، ن ع بالشكل (5)، ويلاحظ أنه يزداد كلما زادت ضرورة السلعة لتزايد التكلفة، ومن ثَمَّ كلما زادت ضرورة السلعة زاد

مقدار الدعم المدفوع للمنتج في ظل ظروف تزايد التكلفة حيث ع ح > ل ب > ق أ بالشكل (5). وتسمى الأسعار ث1، ث2، ث3 بالأسعار التشجيعية، وبتوصيل النقاط، ق، ل، ع نحصل على منحنى التكلفة المتوسطة الاجتماعية.

ومما سبق يتضح أنه في ظل ظروف التكلفة المتزايدة ربما لا يتحقق الاكتفاء الذاتي في جميع الحالات، فكلما قلت ضرورة السلعة قلت نسبة الاكتفاء الذاتي، والعكس صحيح، ويتحدد السعر التشجيعي الأمثل للمجتمع بالطريقة نفسها الموضحة في المعادلة (14) سابقا، كما أن الدعم الكلي الأمثل للوحدة المنتجة والمستهلكة = السعر التشجيعي الأمثل ـ سعر الاستيراد.

د ك = ث ج ـ ث م (21)

حيث: ث م = سعر الاستيراد

وإذا كان الدعم الحكومي الفعلي للوحدة = د ف فإن نسبة الإسراف (أو التقصير في الدعم) = $\frac{\text{د ف}}{\text{د ك}}$ − 1 كما سبق أن أوضحنا.

تقويم سياسات الدعم الحكومي للسلع الضرورية: يؤثر التدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية على كل من توزيع الدخل وتخصيص الموارد ونسبة الاكتفاء الذاتي (Baumol, 1983: 13-15)، ولذا يتعين تقويم سياسات التدخل الحكومي عن طريق تحليل الآثار التي تحدثها على كل من هذه الأهداف الثلاثة، ويلاحظ في هذا الصدد أن التدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية لا يقتصر فقط على الدول النامية، وإنما يوجد أيضا في الدول المتقدمة، وإن كانت أساليب التدخل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن سلعة إلى أخرى.

(أ) التدخل الحكومي في دول متقدمة: من أهم مجالات التدخل الحكومي بالدول المتقدمة القطاع الزراعي، وليس أدل على ذلك من السياسة الزراعية للجماعة الأوروبية، والتي تحتوي على خمسة عناصر أساسية هي: (1) فرض رسوم متغيرة على الواردات الزراعية لحماية الزراعة المحلية، وتتضمن سياسة الحماية هذه تحديد سعر محليّ لكل منتج من المنتجات الزراعية على أن يتم حساب الضريبة التي تفرض على الواردات يوميا، بحيث تساوي الفرق بين سعر الاستيراد والسعر المحلى المحدد. (2) فرض حصص استيراد أو حصص تصدير اختيارية لبعض المنتجات مثل اللحم البقري والكسافا.(3) ضرورة الحصول على ترخيص حكومي قبل الإقدام على استيراد أي

منتجات زراعية.(4) استعداد الحكومات لشراء أيّ كميات من المنتجات الزراعية المحلية عند الأسعار المعلنة مع تحمل تكاليف تخزينها، أو تصديرها، أو تدميرها. (5) منح إعانة للمصدرين حتى يتمكنوا من تصريف الفائض من إنتاجهم عند أسعار منخفضة في الأسواق العالمية (Knudsen, 1990: 33; Harris, 1983: 35-60). ومن الملاحظ أن حكومات الجماعة الأوروبية أعطت هدف الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية الأولوية المطلقة حيث اتبعت سياسة من شأنها تشجيع الإنتاج المحلي، وترشيد الاستهلاك المحلي، وعرقلة الاستيراد من الخارج. ولقد نجحت في تحقيق ذلك الهدف بدرجة كبيرة كما يوضحه الجدول (3).

جدول (3)

نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية بدول الجماعة الأوربية (1960 - 1985)

السلعة	1960 -1984	1985
الحبوب	84	127
الزبد	94	113
اللحم البقري	97	108

Source: Knudesen and others, 1990: 33.

ولقد تضمنت هذه السياسة الزراعية منح إعانة للمنتجين الزراعيين في دول الجماعة الأوروبية بلغت نسبتها بـ 46% من الإنفاق على الإنتاج الزراعي عام 1988 وفرض ضريبة على المستهلكين قدرت نسبتها بـ 51% من الإنفاق الاستهلاكي في العام نفسه، ومن ثَمَّ ترتب على مثل هذه السياسة إعادة تخصيص الموارد في صالح السلع الزراعية الضرورية. غير أن هذه السياسة ترتب عليها آثار توزيعية سيئة؛ حيث أدَّت إلىَ إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة التي تنفق نسبة كبيرة من دخلها على السلع الضرورية، كما أدت إلى إعادة توزيع الدخل في صالح المنتجين الزراعيين وفي غير صالح منتجي السلع الأخرى، ولقد قُدِّرت الخسارة الصافية التي تَحَمَّلها المجتمع الأوروبي نتيجةً لهذه السياسة بحوالي 24 بليون دولاراً أوروبياً في السنة، ويمثل هذا المبلغ الفرق بين منافع المنتجين الزراعيين من ناحية وخسائر المستهلكين ودافعي الضرائب من ناحية أخرى (Knudesen, 1990: 39)، ويتضح مما سبق أن

التدخل الحكومي قد تجاوز الحد الأمثل نظرا لأنه لم يتوقف عند مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الضرورية وإنما تعداه لتحقيق فائض للتصدير، ومن ثَمَّ فإن مبلغ الخسارة السابق يمثل التكلفة التي تَحَمَّلَها المجتمع الأوروبي مقابل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض للتصدير. ومن مظاهر التدخل الأخرى سياسة وضع حَدّ أقصى للسعر أو لمعدل الربح التي تنتهجها بعض دول الجماعة الأوروبية في سوق الأدوية باعتبارها سلعاً ضرورية، فهناك ثلاثة مداخل لتسعير الأدوية في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC وهي: (التسعير وفقا لمعدّل ربح مُقَنّن من قبل الحكومة)، وتتبع هذا الأسلوب المملكة المتحدة، (ووَضْعُ حَدّ أقصى للسعر) وتتبع هذا الأسلوب فرنسا وإيطاليا ولكسمبرج واليونان وأيرلندا، والتسعير وفقا لقوى السوق الحر، وتتبع هذا الأسلوب المانيا الغربية وهولندا والدانمارك (Schellhaas, 1983: 154-157).

وفيما يتعلق بإنجلترا، فمن المعروف أن معدل الربح في صناعة الأدوية بها أعلى من متوسط معدل الربح بالصناعات الأخرى؛ وذلك نظراً لما يولده البحث والتطوير R&D من اختراعات وتطويرات مستمرة في هذا المجال، بالإضافة إلى أنها صناعة تتصف بمنافسة القلة، ولكي تحد من أسعار الأدوية بالداخل تدخلت الحكومة بوضع حد أقصى لمعدل الربح بحيث لا يفوق متوسط معدل الربح بالصناعات الأخرى، ومن ثم فإن السعر يتحدد على أساس التكلفة مضافاً إليها معدل ربح يساوي المتوسط السائد في الصناعات الأخرى، ويلاحظ أن هذه السياسة تخدم الهدف التوزيعي حيث تسمح بتقديم الأدوية لأفراد الشعب بأسعار منخفضة نسبياً، ولا تضر بهدف التخصيص في الأجل القصير طالما أنها لا تؤدي لارتفاع معدلات الأرباح في الصناعات الأخرى عنها بصناعة الأدوية، غير أنها قد تضر بأنشطة البحث والتطوير في الأجل الطويل نظراً لحاجة هذه الأنشطة لمعدلات ربح مرتفعة تعوض درجة المخاطرة العالية التي تتصف بها، ويلاحظ أن نسبة دعم المستهلك هنا تساوي معدل ربح صناعة الأدوية قبل التدخل الحكومي ناقصاً منه متوسط معدل الربح في الصناعات الأخرى. كما أن السعر التشجيعي الفعلي يساوي السعر التشجيعي الأمثل.

وبالنسبة لفرنسا فإنها تضع حداً أقصى لأسعار الأدوية الجديدة بعد ما يتم فحصها بواسطة لجنة متخصصة، وتأخذ هذه الأسعار في الحسبان تكلفة الإنتاج ومعدل التضخم، ويتم التمييز في هذا الصدد بين الحالات التالية:. (أ) إذا كان الدواء الجديد لا يتضمن أي تقدم بالمقارنة مع البدائل الموجودة، لا يسمح بطرحه في السوق إلا إذا كان

سعره أقل من سعر البديل الموجود في السوق. (ب) إذا كان الدواء الجديد يتضمن تقدماً علاجياً يسمح له بأن يطرح في السوق بسعر أعلى من أسعار بدائله، بحيث تتناسب علاوة السعر مع التقدم العلاجي. (جـ) إذا تم تقديم منتج جديد ذي نوعية أفضل من بدائله، أو بنفس النوعية ولكن بسعر أقل، فإن الترخيص الذي تم منحه للبدائل السابقة يلغى.

ويلاحظ أن هذه السياسة تخدم أولا الهدف التوزيعي حيث تضع حداً أقصى للأسعار لا يتعين أن تتجاوزه، وتمنح أفضلية دائماً للأدوية ذات السعر الأقل مع المحافظة على النوعية، ومن ناحية أخرى فإنها تساعد على زيادة كفاءة الموارد المستخدمة في مجال صناعة الأدوية، فكل الأدوية التي تظهر لها بدائل ذات نوعية أفضل أو تكلفة أقل مع الاحتفاظ بالنوعية نفسها، تسقط من قائمة الأدوية المعروضة في السوق، كما أن كل الأدوية الجديدة التي تنطوي على تحسن في النوعية يسمح لها بعلاوة سعرية تتناسب مع هذا التحسن في النوعية، وهذا من شأنه أن يحفز دائماً على تقديم أدوية جديدة، غير أن وضع حد أقصى لأسعار الأدوية في الداخل قد يحد من الجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير بصناعة الأدوية في الأجل الطويل.

ويلاحظ أن التدخل الحكومي بهذه الدول في سوق الأدوية كان قد وصل لدرجات كبيرة، ويتضح هذا من مقارنة الأسعار المحددة من قبل الحكومات في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بتلك الأسعار الحرة بألمانيا الغربية كما أوضحتها بعض الدراسات، فلقد اتضح أن التدخل الحكومي يتضمن دعماً للمستهلك يتراوح بين 23.6٪ من السعر (دراسة Keil عن ايطاليا)، 48٪ (دراسة Cooper عن فرنسا). غير أن الذي يمول هذا الدعم هو المنتج وليس الحكومة (Schellhaass, 1983: 157).

(ب) التدخل الحكومي في دول نامية: يبدو أن التدخل الحكومي في كثير من الدول النامية يتجه بوجه عام نحو منح إعانة لاستهلاك السلع الضرورية، وفرض ضريبة على إنتاجها، ولقد أثبتت دراسات عديدة أجريت للبنك الدولي على بعض الدول النامية صدق هذا الادعاء، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة أجريت عن سياسات التسعير في الزراعة بالأرجنتين (Sturzengger, 1990)، ودراسة مماثلة أجريت عن المغرب (Tuluy & Salinger, 1989)، ودراسة ثالثة أجريت عن مصر (Deithier, 1989)، وغيرها من دراسات، وسوف يتم التركيز في هذا القسم على تقويم الدور الحكومي بمصر في دعم استهلاك وإنتاج السلع الضرورية كنموذج للدول النامية. ويلاحظ أن الحكومة المصرية قد دأبت على استخدام أساليب عدة، منها المباشر،

ومنها غير المباشر للتأثير في إنتاج واستهلاك السلع الزراعية الضرورية، ومن بين هذه الأساليب إلزام المزارعين بتسليم حصص محددة من بعض المحاصيل وفقا لاسعار محددة، وتقديم بعض المدخلات الزراعية بأسعار مدعمة للمزارعين، وبيع المنتجات الضرورية للمستهلكين بأسعار مدعمة، وتحديد أسعار الصرف عند مستويات تختلف عن مستوى السوق الحر، واتباع سياسات تجارية تؤثر على الصادرات والواردات الزراعية، ويمكن قياس أثر التدخل الحكومي في إنتاج واستهلاك السلع الضرورية الزراعية باستخدام ما يسمى بمعدل الحماية الاسمى، حيث:

$$\text{معدل الحماية الاسمى}^{(3)} = \frac{\text{سعر المنتج (أو سعر المستهلك) - سعر الحدود}}{\text{سعر الحدود (border price)}} \qquad (22)$$

وإذا كان معدل الحماية الاسمى للمستهلك < صفر فهذا يعني أن هناك إعانة للمستهلك، وإذا كان أكبر من الصفر فإن هذا يعني أن هناك ضريبة صريحة أو ضمنية على المستهلك. ومن ناحية أخرى إذا كان معدل الحماية الاسمى للمنتج < صفر فهذا يعني أنه يخضع لضريبة صريحة أو ضمنية،،والعكس صحيح.

أما معدل الحماية الفعال فهو يأخذ في الحسبان تأثير السياسات الحكومية ليس فقط على أسعار المخرجات ولكن أيضا على أسعار المدخلات الزراعية، أي أنه يحدد الأثر الصافي للسياسات الحكومية على القيمة المضافة الزراعية، ومن ثم فإن:

معدل الحماية الفعال =

$$\frac{\text{القيمة المضافة في ظل التدخل - القيمة المضافة في ظل عدم التدخل}}{\text{القيمة المضافة في ظل عدم التدخل}} \qquad (23)$$

ويلاحظ أنه إذا كان هذا المعدل سالباً فإن هذا يعني أن المزارعين يخضعون لضريبة صافية والعكس صحيح (Tuluy, 1989: 65-74)، ويوضح الجدول (4) مدى التدخل الحكومي في إنتاج واستهلاك السلع الضرورية في مصر خلال الفترة (1985-1964).

جدول (4)
معدل الحماية الاسمى والفعال لمنتجي ومستهلكي بعض السلع الضرورية في مصر (1964-1985)

التأثير	معدل الحماية الاسمى والفعال للمنتجين						معدل الحماية الاسمي للمستهلكين		
	1972-1964		1979-1973		1985-1980		1972-1960	1979-1973	1985-1980
	اسمي	فعال	اسمي	فعال	اسمي	فعال			
1- المباشر*:									
قمح	-21	-6	-27	-22	-3	-38	-1	-54	-69
ذرة	-7	-12	-12	-3	-10	-3	-17	-1	-23
أرز	-47	-54	-64	-58	-39	-46	-16	-54	-55
1- الكلي**									
قمح	-27	-35	-42	-44	-55	-63	-32	-63	-81
ذرة	-30	-35	-28	-24	-36	-36	-12	-22	-46
أرز	-64	-69	-74	-78	-65	-70	-38	-65	-70

Source: Deither, 1991: 34.

* يشير إلى تدخل الحكومة بصورة مباشرة في تحديد الأسعار.

** يتضمن التأثير المباشر مضافاً إليه التأثير غير المباشر، حيث يشير الأخير إلى تأثير تحديد سعر الصرف عند مستوى يختلف عن السعر الحر، بالإضافة إلى تأثير السياسات التجارية.

وبفحص جدول (4) نتوصل إلى بعض النتائج أهمها: (1) يشير معدل الحماية السالب للمنتجين إلى أن إنتاج السلع الضرورية الزراعية في مصر كان يخضع لضريبة صافية طوال الفترة 1964-1985 على الأقل، وأن هذه الضريبة وصلت إلى معدلات مرتفعة قدرت بنسبة 70٪ في حالة الأرز، و63٪ للقمح، و36٪ للذرة خلال الفترة 1980-1985 (معدل الحماية الفعال للتأثير الكلي)، يلاحظ أن هناك تناسباً طردياً بين معدل الضريبة ودرجة ضرورة السلعة مقاسة بمرونة الطلب السعرية، فالأرز أكثر السلع خضوعاً للضريبة، ثم القمح، ثم الذرة. ويتضح أيضا أن الاتجاه العام لهذه الضريبة كان في تزايد مستمر عبر الزمن، وبخاصة عندما نأخذ التأثير الكلي في الحسبان (2) كما يشير معدل الحماية السالب للمستهلكين إلى أن الحكومة كانت تدعم استهلاك السلع الضرورية، ولقد وصل معدل الدعم إلى مستويات مرتفعة حيث بلغ 70٪ من سعر الحدود في حالة الأرز و81٪ للقمح و46٪ خلال الفترة 1980-1985. وقد ظل معدل الدعم الممنوح للأرز أعلى منه للقمح أعلى منه للذرة خلال الفترة 1960-1979 إلى أن انخفض عن معدل دعم القمح خلال الفترة 1980-1985، ومن ثم يمكن القول بوجه عام: إن هناك تناسباً طردياً بين معدل الدعم ودرجة ضرورة السلعة، كما يلاحظ

أن الاتجاه العام لدعم استهلاك السلع الضرورية كان في تزايد عبر الزمن. (3) وبمقارنة معدل الضريبة على المنتجين بمعدل دعم المستهلكين نجد أن الأخير أكبر من الأول بوجه عام، مما يعني أن الحكومة قد بالغت بدرجة كبيرة في دعمها لاستهلاك السلع الضرورية.

ولعل السؤال الذي يبرز الآن ما هو تأثير هذا التدخل الحكومي على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؟ إذا أخذنا أولا هدف الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية نجد أن السياسة الحكومية في مصر ساعدت على انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع عبر الزمن، وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي كانت 182٪ من الأرز، و55٪ من القمح، و97٪ من الذرة عام 1970، ثم انخفضت إلى 101٪ و23٪ و66٪ على التوالي عام 1985 (Deither, 1989: 102)، ويلاحظ في هذا المجال أن الحكومة قد أسرفت في دعم استهلاك السلع الضرورية، وإذا اعتبرنا سعر الحدود هو السعر الذي يتعين أن يدفعه المستهلك فإن معدل الحماية الاسمى للمستهلك يمثل نسبة الإسراف في الدعم الحكومي للاستهلاك وهي نسبة وصلت 81٪ في حالة القمح و46٪ للذرة و70٪ للأرز (التأثير الكلي) خلال الفترة (1980-1985)[4]. ولقد أدى الدعم الكبير لاستهلاك السلع الضرورية في بعض الحالات إلى سوء استخدام هذه السلع، فنتيجة لرخص أسعار القمح والخبز بدرجة كبيرة كان الأفراد يقومون باستخدامها كأعلاف للحيوانات، الأمر الذي أدى لارتفاع متوسط استهلاك الفرد من القمح في مصر إلى مستوى 200كجم عام 1988 وهو مستوى أعلى بكثير من المستوى العالمي 100-122 كجم سنوياً[5].

وفي محاولة من الباحث لقياس العلاقة بين الإسراف في الدعم والإسراف في الاستهلاك قام بتقدير العلاقة بين الزيادة في استهلاك الفرد المصري من القمح عن المتوسط العالمي (S_c) والدعم الضمني والصريح للكيلو جرام المستهلك (S_i)، فجاءت النتيجة على النحو الموضح بالجدول (5).

ويتضح من الجدول (5) أن هناك علاقة جوهرية بين الدعم والإسراف في الاستهلاك، ومن ناحية أخرى فقد قصرت الحكومة في دعم منتجي السلع الضرورية، وإذا كنا نعتبر أن السعر التشجيعي الذي يتعين أن يحصل عليه المنتجون يساوي على الأقل سعر الحدود فإن الحد الأدنى لمعدل التقصير في دعمهم يساوي معدل الحماية الفعال، والذي وصل 62٪ في حالة القمح، 36٪ في حالة

الذرة، 70٪ في حالة الأرز خلال الفترة 1980-1985 (التأثير الكلي)، ولقد أدت هذه السياسة إلى انكماش حجم الإنتاج من السلع الضرورية نظراً لما تسببت فيه من تعرض المنتجين المحليين إلى منافسة حادة من قبل المنتجين الأجانب، وتقليل مقدرتهم على المواجهة، يضاف إلى ذلك أن معدلات الربح التي تسمح بها هذه الأسعار المنخفضة التي يحصل عليها المنتجون أقل بكثير من معدلات الربح التي يمكن تحقيقها عند التحول لمحاصيل أخرى لا تتدخل الحكومة في تسعيرها كالخضراوات مثلا أو البرسيم، ولاشك أن مثل هذه السياسة أدت لانخفاض حجم إنتاج هذه المحاصيل بدرجة كبيرة عن المستوى الذي كان يمكن أن يسود في ظل التخصيص الأمثل للموارد، ويوضح الجدول (6) نسبة الانخفاض في الإنتاج من السلع الضرورية الراجعة لهذه السياسة الحكومية المتحيزة.

جدول (5)

العلاقة بين الإسراف في استهلاك القمح والدعم

1985-1970

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة المعلمة	إحصائية t	معدل التحديد المعدل $Adj\ R^2$
S_c = الزيادة في استهلاك الفرد من القمح عن المتوسط العالمي (120 كيلو تقريباً).	الحد الثابت = قيمة دعم الكيلو جرام المستهلك بالجنيه	14.16 *279.16	2.826 6.838	75%
K = نسبة الزيادة في استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي من المتوسط نفسه	S_2= نسبة دعم الكيلو جرام من سعر المستهلك	9.95 0.0907	1,893 5,615	67%

* تعني هذه النتيجة أن كل زيادة في دعم الكيلو بقرش يصاحبها زيادة في الاستهلاك بـ 2.8 كيلوجرام

ويتضح من الجدول (6) أن نسبة الانخفاض في الانتاج وصلت في بعض الحالات ما يقرب من 20٪ في بعض السنوات بالأجل الطويل كما في حالة القمح، ومن ثم فإن التدخل الحكومي في إنتاج واستهلاك السلع الضرورية ساعد على سوء تخصيص الموارد من ناحية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية أخرى.

جدول (6)

تأثير التدخل الحكومي في تحديد أسعار المنتجين على حجم إنتاج السلع الزراعية الضرورية في مصر (1970 - 1985)٪

السلعة	السنة	التأثير المباشر		التأثير الكلي	
		في الأجل القصير	في الأجل الطويل	في الأجل القصير	في الأجل الطويل
الارز	1970	-10.7	-12.43	-11.54	-13.13
	1980	-8.2	-9.26	-13.3	-15.78
	1985	-8.05	-10.11	-13.2	-14.51
القمح	1970	-0.44	-9.82	5.26	-10.5
	1980	-6.4	-5.47	-9.05	-15.7
	1985	-6.7	-9.73	-15.5	-19.9
الذرة	1970	-1.69	-1.69	-5.07	-6.81
	1980	-1.13	-1.13	-3.34	-3.42
	1985	-1.25	-1.25	-8.58	-8.62

Source: Deither, 1991: 193 - 200.

ويتضح من المناقشة السابقة أن الحكومة قد غلبت الهدف التوزيعي على هدفي الاكتفاء الذاتي والتخصيص الأمثل للموارد، فلقد وجهت سياساتها لتوفير السلع الضرورية بأسعار منخفضة خاصة لسكان الحضر، ولقد قدرت منظمة الفاو مبلغ التحويلات من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بسبب السياسة الحكومية بـ 580 مليون جنيه عام 1980 (FAO, 1989:33)، واشارت بعض الدراسات إلى ان السياسة الحكومية تسببت في انخفاض الصادرات الزراعية بمقدار 945 مليون دولار تقريبا عام 1985 وهو ما يمثل 25٪ من حصيلة الصادرات الكلية (Deither, 1991:51)، ومثلت قيمة التحويلات من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بسبب السياسة الحكومية 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا خلال الفترة 1973 - 1979 6.5٪ خلال الفترة 1980 - 1985.

نتائج البحث: يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية: ـ (1) تعرف السلع الضرورية بأنها تلك السلع التي لا يمكن ان يتحدد إنتاجها بناءً على مبدأ تعظيم الربح التقليدي إما لاعتبارات تتعلق بكفاءة التخصيص أو عدالة التوزيع، ويعتبر هذا المفهوم أشمل من المفهوم التقليدي الذي يعرف السلع الضرورية بأنها تلك السلع التي تقل مرونة طلبها الدخلية عن الواحد، حيث ينتهي التعريف الجديد إلى أن هناك سلعا ضرورية قد تزيد مرونة طلبها الدخلية عن الواحد.

(2)يعتبر التدخل الحكومي في اسواق السلع الضرورية لازما لتحقيق كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع والاكتفاء الذاتي وتختلف مسوغات هذا التدخل باختلاف هيكل السوق واختلاف ظروف التكلفة واختلاف درجة ضرورة السلعة. ففي حالات غير المنافسة الكاملة نجد أن ترك السوق حرا سواء في ظل التكلفة المتناقصة أو التكلفة المتزايدة يترتب عليه: ـ

(أ) عدم إمكانية تحديد إنتاج السلع الضرورية على أساس مبدأ تعظيم الربح التقليدي.

(ب) إنتاج أقل كمية ممكنة من السلع الضرورية، وبيعها عند أعلى سعر ممكن مما يتناقض مع مبدأ التخصيص الأمثل للموارد،ومبدأ عدالة توزيع الدخل.

(ج) وجود طاقات عاطلة بالمنشآت المنتجة مما يعتبر نوعا من تبديد الموارد.

3 ـ أما في حالة المنافسة الكاملة فنجد أن تدخل الحكومة يعتبر ضرورة في ظل ظروف تناقص التكلفة المتوسطة لحفز المنتجين على إنتاج الحجم الذي يتسق مع مبدأ التخصيص الأمثل للموارد، ذلك لأن ترك السوق حرة يؤدي لانخفاض حجم الانتاج عن هذا المستوى، كما يعتبر ضرورة في ظل ظروف التكلفة المتزايدة لحفز المنتجين على زيادة الإنتاج، والعمل على تخفيض الأسعار (التي تعتبر مرتفعة لحد ما) لمستويات تقتضيها العدالة الاجتماعية.

4 ـ كلما زادت ضرورة السلعة للجمهور قل مقدار الدعم الذي يتعين على الحكومة دفعه عن كل وحدة منتجة ومستهلكة في ظل ظروف تناقص التكلفة، أما في ظل ظروف التكلفة المتزايدة، فكلما زادت ضرورة السلعة زاد مقدار الدعم الذي يتعين علي الحكومة دفعه عن كل وحدة منتجة ومستهلكة.

5 ـ تؤدي المبالغة في تحقيق هدف عدالة التوزيع عن طريق الإسراف في دعم استهلاك السلع الضرورية إلى سوء استهلاكها، الأمر الذي يترتب عليه توسيع الفجوة

بين الكميات المستهلكة والكميات المنتجة منها وهذا من شأنه أن يزيد الضغط على احتياطيات المجتمع من العملات الاجنبية ويحد من سرعة تنفيذ برامج التنمية. وتعتبر السياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية أصدق دليل على ذلك.

6 ـ يترتب على التقصير في دعم منتجي السلع الضرورية انكماش حجم إنتاج هذه السلع عن مستوى التخصيص الأمثل وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض المقدرة على تصدير بعض هذه السلع كما حدث في الأرز بمصر، وزيادة الحاجة لاستيراد البعض الآخر كما حدث في كل من القمح والذرة، ولا شك أن هذه سياسة تزيد من الضغط على الاحتياطيات المتوافرة من العملات الاجنبية، وتحد من سرعة تنفيذ برامج التنمية.

7 ـ يترتب على الإسراف في دعم منتجي السلع الضرورية على حساب مستهلكيها مزيد من سوء توزيع الدخل وخاصة في غير صالح الطبقات الفقيرة التي تنفق النسبة الكبرى من دخولها على السلع الضرورية، يضاف إلى ذلك حدوث خسارة صافية للمجتمع ككل ترجع إلى كون المنافع المحققة من قبل منتجي السلع الضرورية كثيرا ما تكون أقل من المنافع المضحي بها من قبل مستهلكي السلع ودافعي الضرائب، ويتأكد هذا أكثر في حالة أن تمثل الطبقات الفقيرة النسبة الكبرى من هاتين الطائفتين الأخيرتين، ولقد اتضح هذا من تأثير السياسة الزراعية بدول الجماعة الأوربية.

8 ـ تتمثل سياسة الدعم المثلي في تلك السياسة التي: ـ (أ) تضمن للمنتج معدل ربح يساوي على الأقل المعدل السائد في الاستخدامات البديلة في المتوسط. (ب) تضمن للمستهلك الحصول على الحد الأدنى الضروري من السلعة وفقا للسعر الأقل، إما سعر الحدود وإما متوسط التكلفة المحلية.

وتعتبر هذه السياسة هي الأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين أهداف الاكتفاء الذاتي والتخصيص الأمثل والعدالة الاجتماعية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك سياسة التدخل الحكومي لبعض دول الجماعة الأوربية في سوق الدواء.

9 ـ تتحدد درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية بظروف التكاليف ودرجة ضرورة السلعة، فيفضلّ تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من السلع الضرورية التي يخضع إنتاجها لظروف التكلفة المتناقصة، كما يفضل زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من السلعة كلما زادت ضرورتها مع ثبات العوامل الأخرى في ظل ظروف التكلفة المتزايدة.

الهوامش

(1) - أوضح Scobie (1983) أن مرونة الطلب المحلي على واردات القمح في مصر بالنسبة للسعر لا تختلف جوهريا عن الصفر.

(2) - توصل Alderman and Von Broun (1984) إلى أن مرونة الطلب السعرية للأرز في مصر (0.15-)كانت أقل من مرونة الطلب السعرية للقمح (0.30-).

(3) - تتماثل هذه المعادلة مع معادلة (19)في حالة أن يكون سعر الحدود مساويا للتكلفة الحدية، ومع معادلة (20) في حالة أن يكون سعر الحدود مساويا للسعر التشجيعي الأمثل.

(4) - إذا كان متوسط التكلفة المحلي أكبر من سعر الحدود في هذه الحالة فإن اعتبارنا سعر الحدود هو السعر الذي يتعين أن يدفعه المستهلك يعني أن هناك دعما ضمنيا للمستهلك يساوي الفرق بين متوسط التكلفة المحلي وسعر الحدود، ومن ثم فإن معدل الحماية الاسمى يمثل دعما زائداً أو إسرافا في الدعم.

(5) - الأهرام الإقتصادي، (19) فبراير: 26.

المصادر الأجنبية

Baumol, William J. & Willig, Robert D.,
1983 "Pricing Issues in the Deregulation of Railroad Rates", Economic Analysis of Regulated Markets, (Finisinger, Jorg - editor), London: The Macmillam Press Ltd.

Deaton, Angues.
1990 Price Elasticities from Survey Data, Extensions and Indonesian Results, LSMS, the World Bank.

Deither, Jean - Jacques.
1989 "Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt", the World Bank, (Volume II).

_____,
1991 "Egypt", the Political Economy of Agricultural Pricing Policy, Africa and Mediterranean, Volume 3, (Kruger and others editors), the World Bank.

El-Gindi, M.S.,
1978 "Urban and Rural Expenditure Patterns in Egypt Based on Cross Sectional Data, 1958/59-1964/65", The Third Annual Scientific Conference of the Egyptian Economists.

FAO,
1989 Agricultural Price Policies in the Near East: Lessons of Experience, Rome.

Fox, K.A.,
1958 Econom teric Analysis for Public Policy, Ames : Iowa Stat College Press.

Goldberger, A., Gamaletsos, T.
1970 "A cross-Country Comparison of Consumer Expenditure Patterns", European Economic Review, 1, . 357-400.

Harris, Simon and Others.
1983 The Food and Farm Policies of the European Community, New York: John Wiley & Sons.

Houthakker, H.S.
1957 "An International Comparison of Household Expenditure Patterns Commemorating the Centenary of Engle, s laws" Econometrica, 25, 532-51.
IMF
1984 International Financial Statistics, Supplement on Output Statistics,
Intriligator, Michael D.,
1978 Econometric Models, Techniques and Applications, Englewood Cliffs N.J.: Prentice-Hall, Inc.
Johnson, Per-Olov.
1991 An Introduction to Modern Welfare Economics, Cambridge: Cambridge University Press.
Koutsoyiannis, A.
1985 Modern Microeconomics, London: Macmillan Publishers Ltd., (Second Edition).
Knudsen, Odino and Others.
1990 Redifining the Role of Government in Agriculture for the 1990's, World Bank.
Lahiri, Supriya.
1990 "A Redifintion of Luxuries, Necessities and Engel Goods: An Analysis of Egyptian Household Budget Data", The Journal of Developing Areas, Oct.
Laraki, Karim.
1989 Food Subsidies, A Case Study of Price Reform in Morocco, LSMS, the World Bank.
Prais, S.J and Houthakker.
1955 The Analysis of Family Budgets, New York, Cambridge University Press.
Schellhaass, Horst-Manfred & Stumpf.
1983 "Price Regulation in the European Pharmaceutical Industry: Benefits and Costs", Economic Analysis of Reuglated Markets, Op., Cit.
Schultz H.
1938 The theory and Measurement of Demand, Chicago: University of Chicago Press.
Scobie, Grant
1983 Food Subsidies in Egypt: Their Impact on Foreign Exchange and Trade, Research Report 40, International Food Policy Research Institute, August.
Sturzenegger, A.
1990 Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Argentina, the World Bank.
Tuluy, Hasan and Others.
1989 Trade, Exchange Rate and The Agricultural Pricing Policies in Morocco, World Bank.
Varian, Hal R.
1987 Intermediate Microeconomics, A Modern Approach, New York: W.W. Norton & Company.
UN, Demographic Yearbook, Different Issues.
1987 UN, Statistical Yearbook.

استلام البحث مايو 1992
اجازة البحث ابريل 1993

الملحق الإحصائي

جدول (1)

بيانات دالَّتَي الطلب على القمح والذرة في جمهورية مصر العربية 1970-1985

سنة	القمح		الذرة		الدخل
	CW	P	CZ	P	Y
1970	126	1.199	75	1.2663	254.85
1971	128	.9560	70	1.1083	256.80
1972	130	.9620	72	1.1847	263.76
1973	140	.8097	73	1.1212	254.51
1974	140	.2900	84	.73223	261.29
1975	145	.3520	86	.76206	292.05
1976	150	.4450	92	.73300	305.76
1977	158	.5640	85	1.0160	321.01
1978	170	.4370	97	1.4477	347.78
1979	171	.3190	84	1.0964	367.70
1980	183	.1530	90	.89442	367.23
1981	186	.2400	106	.58331	417.03
1982	186	.2450	102	.61186	422.80
1983	196	.3060	112	.94528	420.10
1984	189	.2720	112	.72838	411.75
1985	184	.6630	114	.84259	404.60

$p = \frac{\text{سعر المستهلك}}{\text{سعر الحدود وفقا لسعر الصرف الرسمي}}$ متوسط الكمية المستهلكة للفرد = Cz و Cwبالكيلوجرام

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار 1980) = Y

Sources: (1) Detheir, J. Jacques, Trade, exchange rate, and Agricultural pricing policies in Egypt, volume II, World Bank, 1989.

(2) IMF, International Financial Statistics, Supplement on output Statistics, 1984.

(3) UN, Demographic Yearbook, Different Issues.

(4) UN, Statistical Yearbook, 1987.

(5) الأهرام الاقتصادي، 19 فبراير 1990 .

جدول (2)

بيانات دالة الطلب على الأرز في جمهورية مصر العربية 1965-1985

Year	CR	P1	Y	P
1965	44.00000	0.044060	248.4200	96.70000
1966	42.00000	0.061670	263.8000	129.5000
1967	55.00000	0.072940	256.2500	153.9600
1968	56.00000	0.076860	247.9100	141.5900
1969	43.00000	0.059610	254.6100	105.7700
1970	49.00000	0.055820	254.8500	96.8700
1971	52.00000	0.054620	256.8000	91.9200
1972	54.00000	0.052600	263.7600	86.9100
1973	52.00000	0.055640	254.5100	88.6500
1974	57.00000	0.062520	261.2900	88.6300
1975	61.00000	0.063330	292.0500	82.8500
1976	52.00000	0.076590	305.7600	91.8800
1977	50.00000	0.082680	321.0600	89.9700
1978	54.00000	0.096180	347.7800	95.0000
1979	58.00000	0.110610	367.7000	100.0000
1980	53.00000	0.122380	367.2300	93.5400
1981	48.00000	0.123720	417.0300	92.8200
1982	54.00000	0.123720	422.8000	77.2300
1983	53.00000	0.123720	420.1000	69.9100
1984	45.00000	0.131000	411.7500	55.5100
1985	47.00000	0.160540	404.6000	57.6900

الكمية المستهلكة للفرد بالكيلوجرام $= C_r$

سعر المستهلك للكيلوجرام (جنيه) $= P_1$

متوسط الدخل الحقيقي (الناتج المحلي للفرد) $= Y$

$$\text{السعر النسبي} = P = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر المستهلك}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}}$$

المصادر: المصادر السابقة.

جدول (3)

بيانات لتقدير العلاقة بين الإسراف في استهلاك القمح والدعم في جمهورية مصر العربية 1970-1985

سنوات	Sc	K	S1	S2
1970	6.000	5.0000	.50000E-02	16
1971	8.000	6.7000	.14000E-01	49
1972	10.000	8.3000	.12000E-01	40
1973	20.000	16.7000	.30000E-02	11
1974	20.000	16.7000	.83000E-01	278
1975	25.000	20.8000	.71000E-01	253
1976	30.000	25.0000	.74000E-01	254
1977	38.000	31.7000	.52000E-01	172
1978	50.000	41.7000	.71000E-01	289
1979	51.000	42.5000	.67000E-01	273
1980	63.000	52.5000	.13700	613
1981	66.000	55.0000	.18400	445
1982	66.000	55.0000	.19000	459
1983	76.000	63.0000	.15300	370
1984	69.000	57.5000	.21200	563
1985	64.000	53.3000	.23200	239

S_1 = الدعم الضمني والصريح بالجنيه لكل كيلو

S_2 = نسبة S_1 من سعر المستهلك

S_c = الزيادة في استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي بالكيلوجرام

K = نسبة S_c من المتوسط العالمي

المصادر: المصادر السابقة.

Suggested Modifications in Conventional Central Banking for An Islamic system in A transitory Stage

Abdullah Ghazi Al-Azemi

Although the objectives and the functions of islamic central banks are similar to those of conventional central banks, they in many respects differ from conventional central banks in the way by which those functions are performed because of the requirements of Islamic law. Islamic central banks are similar to conventional central banks in that they are responsible for issuing currency and by acting as a banker to the government and commercial banks, Islamic central bank is the primary institution responsible for implementing a country's monetary policy.

It has been suggested that the available instruments of monetary policy under the Islamic banking system can be modified in varying degrees depending on whether or not interest rates are involved. The operation of the "discount mechanism", for example, will have to be modified. In lieu of short-term fixed rate advances to banks. Islamic central bank can perform its function as a lender of last resort by participating in short-term venture with commercial banks and instead of changing the discount rate, the central bank can control the profit ratio on these ventures. Likewise. Open market operations that are conventionally based on debt instruments will have to be conducted in equity markets, Instruments such as moral suasion and loan ceilings remain the same. Some instruments need partial modifications in order to make them, consistent with the Shari'ah. These include liquidity ratio, Finance priorities, orders and advices, and credit regulations. Other instruments, such as the discount rate and open market operations are in need of changes that make them in compliance with Islamic law.

This paper reviews in detail the service functions, either actual or suggested, of the Islamic central banks, and how they differ from those offered by their counterparts, the conventional central banks, and examines the general, selective, and direct instruments of monetary control used by the Islamic centeral banks, Any modifications, if needed, are outlined in order for these instruments to comply with Shari'ah.

The Role of Government in Achieving Production and Consumption Efficiency in the Case of Necessary Goods

Abdul Khader Attiya

This study aims at determining the principles according to which the governments can intervene in order to redress the failures of necessary good markets. In addition, it tries to evaluate the policies adopted by some governments in this respect, using such principles. The study shows that the government role is determined according to:

1) The goal it stresses, (optimal allocation, just distribution, or self sufficiency).
2) Market structure.
3) Conditions of cost (decreasing or increasing).